بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

المحطبة الى هذه الجملة وله استحق الوجود الوجود بالذات اى الذى حقيقته الوجود والوجود

بذاته المبدع الاختراع وهو مناسب الحكمة والاتحاد العدد

الزمان ومن لا واو الى قوله حرفا هذه جملة مشتملة على اسعارات متوجه

وتطبيقات مرصعة مع رعاية نظم الكلام على احسن النظام وذلك لانه ذكر التحير فى طلب

آرائهم والتعسف فى وجيهه اهوائهم وأورد فى معاملة التحير والتعسف وجدان المحجة

والهداية الى سبل الرشاد والدلالة الى طرق السداد ورسم فى معاملة النظار وارجيه

طهور الصحيح ووضوح الطريق ذكر وجدان تلك الحجة وعرفه ... رجيهما

والطلبة بغيته كرهه فلما اسما الصحيح واسما الحق فالحق هو ما

احسن معالاتهم قولهم الله تعالى واحد فكيف يجاب بنعم ... والعالم الزوجه فلا اصلا

المعالات الى صدرهم ومن الى ما تحتهم خلصه السر خالصه وعمله بعيده قوله

على اساقعة اى اسم اى عقائد اليهود والنصارى اجزاء العلوم الى موضوعات ومبادئ

ومسائل الدليل علم وهو فلانه نعم احكام مقصوده من ذلك العلم سمى موضوعا وقد يذكر موضوعا لا

يكون مقصودا بالذات بل لبيان احكامه المقصودة وهو اساسا لف مسائل دلالة وهى على

ضربين ضرورى ونظرى والضرورى اما علم لسماع الخبر او العلوم كقولنا النفى

والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والمعدوم اسوء بالموجود فى احكامه والكثير اكثر كقولنا

مساوى المساوى مساو والكل اعظم من كل واحد من اجزائه المقدورية الضرورى قد

يكون مقصودا من علم لحرفته كعلم الناسخ والمثلث مساوى زواياه ... والاحكام كما

لا يفسد بين وقد لا يكون وهو اما ان لا يكون متناهى علم اصلا او ان يكون المتناهى بالفعل

والانقطاع كقولهم عدد المساوى لا يوجد على الاطلاق اى اوسع من ذلك العلم موضوع وهذا

كما يعلم ان مادة العلم بعضه مقصود بالذات وبعضه بالعرض فالاشياء الذاتية

هى المسائل المقصودة بالعرض هى المساوى ثم المسائل الذاتية ان يعلو بسبب واحد اكثر مدرج

ما هو اصوله من كتاب الله تعالى وسنته ورسوله والاجماع والمعقول الذى لا يخالفها فانه ايضا من اصول
الاسلام والفلاسفة انما يبحثون عن هذه المسائل على اصول الفلسفة من ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد والواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا والامكان صفة وجودية والعدم
والوحى ونزول الملك محال وسموا بالالهى ما يكون لا مساس من الكلام والالهى ان الكلام على
اصول هذه الشريعة والالهى على اصول الفلسفة يعلم مما ذكرنا حد علم الكلام انه علم يبحث
فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واسمائه واحوال الممكنات المبدأ والمعاد على قانون
الاسلام فقولنا على قانون الاسلام كالفصل مما قبله كالجنس والمراد بذات الله تعالى
ههنا ذاته تعالى من حيث الصفات والبحث عنها من هذه الحيثية من مسائل علم الكلام لا ذاته
من حيث هى فانها من الموضوع والبحث عن الموضوع من المبادى والذات قد يطلق على الذات
من حيث هى وعلى الذات من حيث كذا فههنا للانه اسند ذات الله تعالى من حيث هى ذاته
من حيث الصفات كالذات من حيث عدم التركب والحق بسيطة وجوده كذلك ليس
الصفات والبحث عن الاولى من المبادى وعن الثانى من المسائل فان قلت دلالة
العام على الخاص عين طاهر فكيف يحمد فى التعريف قلت يحمد رعاية شرط اللسان كالناطق
فى تعريف الانسان وقد يشار بالموضوع وعلم ذلك الى احد الفصلين
وقد علم مما ذكر فى حد هذا العلم انه ما يتبع عن اوصاف ذاته تعالى
من حيث هى واوصاف ذاته تعالى الممكنات من حيث انها محاسن
الاول فلان ذكر صفات الله تعالى وحده سوآء كان مع اعتبار الذات كالواجب الحى
اولا كالوجوب والحياة مضافة تعرف منه الموصوف من حيث هو فان مجموع الصفات الى
انتهى بعضهم منه العموم فعرف انسى بدون اعتبار سى من الجمع معه لان الصفات لا تعدى الى
الله ولان الذى اراد ذكر وجده تعرف من حيث هو واما الثانى فلان احوال الممكنات التى يبحث
عنها فى علم الكلام بحسب المبدأ والاخر احوال محاسن مسندة الى الله تعالى فصناعة وضعها

محصورة معلومة تحكم فصانها عن ان يدرك الله تعالى وذاته الا بما لكون كاشفها الله
تعالى فلكون عروضها للممكنات ناشئة عن حيثية خاصة بها الى الله تعالى ٢٢

سوى واحد والا لما كان علما واحدا الى مسائل متعددة كمسائل علم الطب اذا لم يجعل موضوعه الا بدوية
منه فانها متعلقة ببدن الانسان من حيث انه يصح ويمرض وان جعل منه فمسائل الطب تتعلق
ببدن الانسان من تلك الحيثية والبادية من حيث انها ادوية لكن ظاهر ما رجع الى انه بحث فى
العلاج اما ان يكون معالجا او معالجا به فذلك الشىء او الامر الذى هو موضوع ذلك العلم كان
هو موضوع مسائل ذلك العلم اى المحكوم عليه راجع اليه بهم شرطوا ان يكون الموضوع
دالا على ذلك الشىء او الامر الذى يشتمل الذات فلهذا عرفوا الموضوع بانه الذى يبحث فى
ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهى الاعراض ستة اقسام ما يعرض للانسان بواسطة كالتعجب بالقوة
للانسان او بوسط مساو كالضحك بالقوة للانسان بواسطة الضحك المساوى للانسان او بواسطة
امر اعم داخل كالمركب له بواسطة انه جسم او بواسطة امر اعم خارج كالمركب للانسان بواسطة
انه جسم او الجسم اعم من الانسان وخارج عنه او للانسان موسى وسواء قيط او بواسطة
امر اخص كالضحك للحيوان بواسطة انه انسان او بواسطة امر مباين كالحيوان للجسم بواسطة
المسمى والثلثة الاول اعراض ذاتية والثلثة الاخيرة اعراض غريبة والحصر فى هذه الاقسام
بين والحصر فى الثلثة ان ما لا بد للعلم ان يكون بحث عنه هو المسائل وعن المحمول
ان كان معلول المسائل بالنصف المذكور فهو النوع والمبادى وذلك وقد مقدمة
المقدم ما وقف عليه سى فى المباحث قبل الاخر من المعدمات والمبادى وقيل هو اعم من المبادى
لان المبادى ما وقف عليه دلائل المسائل بلا وسط والمقدم ما وقف عليه دلائل المسائل
او المبادى بوسط او بوسط وهذا احسن وقال المطلعون المقدمة هى كل قضية تكون
جزء النتيجة

الفصل الاول فى ماهية علم الكلام الى قوله على قانون الاسلام

لما كان البحث فى نفس علم الكلام اى فى مسائله عن ذات الله تعالى وصفاته واسمائه
وعن احوال المخلوقات من الملائكة والانسان والجن والشياطين والعاصين فى الدنيا
والاخرى وعن احوال الجنة والنار وما سمعها على قانون الاسلام والمراد بقانون الاسلام

والسبب العارض محمولة والمكان
ما اذا سمعت

ذات الممكن من حيث انها محاجة الى الله تعالى عن جهة الاحوال واما علم ان يحسان علم الكلام
عن اوصاف ذاته تعالى الله تعالى من حيث هي وعن اوصاف ذاته لذات الممكن من حيث انها
محاجة الى ذات الله تعالى علم ان موضوع علم الكلام ذات الله تعالى من حيث هي وذات الممكنات
من حيث انها محاجة الى الله تعالى لما علم فيما مضى ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
وقد عرف تمهيد لتصور الذاتي قال قلت قد ذكرتم تمهيدا ان الموضوع اذا كان اشياء
كثيرة رجوعها الى شيء واحد فههنا الى شيء وضع الله ذات الله تعالى من حيث هي وذات
الممكنات من حيث انها محاجة الى الله تعالى قلت كلاهما يرجع الى الموجود قال قلت
قد علمتم المقدمة بانها التي يوقف عليها سائر المباحث وههنا جعلتم لمعرفة علم الكلام
وما يتعلق به من الموضوع مقدمة فاي شيء من المباحث يوقف على ذلك قلت الشيء عن الاعلام
يوقف عليه لانه مالم يعرف الشيء لم تتصور المسئلة له الفصل الثاني

هذا الفصل مشتمل على قسمة الموجودات على المذهب مذهب الفلاسفة ومذهب اهل
الله كل ما يصور العقل اولا وبالذات فهو الممكن كل ما يتصوره العقل سواء
كان ذا الحصة او يوجد في الوجود فهو اما واجب الوجود لذاته او ممكن
ممكن الوجود لذاته لانه لا يخلو من ان يتصور ذاته وجودة في الخارج اولا والاول هو الجمع
كاجتماع المتصور والسالي فهو الممكن كالسماء والارض وما بينهما فالممكن ما تتصور سلبا الوجود
والعدم قال قلت ان اردتم بالتصور الوجود والعدم في الواجب والجمع فيما
كل منهما وجودا ما اسم اجزوها ان يكون متصورا لها حقا وان اردتم بالتصور
وجدا اولا فلا يخلو ما تتصور الوجود فهو واجب وان ما تتصور العدم فهو ممتنع واما ان يكون
كذلك او لا فان لم يتصورهما اياه وجدا قلت يعني وجدهما ولا يلزم من اجزاء ان ما
تتصور الوجود والعدم يكون ممتنع الوجود في الخارج لامتناع كون الشيء ممتنعا واجبا ضرورة
ويكون ممكنا وقسم ما تتصور العدم وحده لان يصير شيئا اجزاء قال قلت اسم الشيء

على هذا التصور سواء اجزاء الوجود ولم يجزه
قيل في القسم فيكون الاقسام ثلاثة ما
لا تتصور ذاته الوجود والعدم
الخارجين ولا والاول الممكن والثاني
اما ان تتصور وجوده الخارجي فقط
او لا والاول هو الواجب والثاني
هو الممتنع ثم القسم الثاني الذي
تتصور الوجود والعدم هما
ما قوله لا

الموجودات

الموجودات والممتنع لعين منها قلت انما لزم من القسمة بالعرض لا ما لقصد لزيادة فائدة
حصر المعلوم وموادها واعلم ان قول الفلاسفة ان الواجب ما تتصور ذاته وجوده ناقص فيه
ان وجود الواجب عين ذاته اذ الشيء لا يكون متصورا لغيره والا يلزم تقدمه على نفسه وكذا
مسالخ اهل السنة والمعتزلة وهو الى ان وجود كل شيء عين ذاته مع انهم صرحوا
بان الواجب تتصور ذاته وجوده واطلقوا بان وجود الواجب وجود مخصوص فاكثر
متصورا للمطلوب وهو غير وفيه بحث لان المطلوب ان كان وجود الواجب وجوده عين ذاته
وان لم يكن لا يكون متصورا لوجوده ويلزم التسلسل كذا الواجب لان المطلوب المقيد

والممكن اما جوهر او عرض الاول وهو المتصل بذاته الممكن وهو الذي لا تتصور
تتصور وجوده ولا عدمه اما جوهر او عرض لانه ان لم يكن في الموضوع وهو المحل المتصف بالحال
كما في هو الجوهر وان كان في الموضوع وهو العرض كالجوهر اما وضعي او غير وضعي والوضع
كون الشيء مساندا الله اسان حسنة ليخرج الاسانيد العقلية اذ لا يقال له وضعي
ثم الوضعي اما حال في محل او لا والحال فيما ان يكون متدانيا في سائر الابعاد المحيطة بالنوع الذي
هو حال فيه او لا فان كان متدانيا سمي صوتا لوقوعه اذ به يحصل النوع ثم الصوت النوعي ان
كان متدانيا الابعاد آ والتمام اي يكون ابعاد المحيطة الاعداد آ والتمام سمي بصوت ساذج
وهي يكون موجودة في كل ما يعدي ويموت من الناس والحيوان وان لم يكن متدانيا
للاعداد آ والتمام اما ان يكون متدانيا الحس والحركة الارادية اولى اجزاء عن الحس والحركة
فان كان الاول سمي لغا حصوات وان كان متدانيا الى اجزاء عن الحس والحركة سمي نفسا
طبيعية كما يكون في التمام ملاما تتصور طوله وسعته وسلامته وكذا في العاصر وغير
ذلك من الاجسام ما تتصور جواهره وابعاده كما في الرباعي وعن هذا اذا كان متدانيا
المحيطة اما اذا لم يكن وهو الصوت الحسي وهو المتصل بذاته الى المتصل المحسوس الاجسام
الذاهبة في الطول والعرض والعمق هذا على مذهب من قال ان النفس الانسانية ليست

ما نقله عن سراج الدين الارموي في تحصيل الحاصل

ما ذكره السابع ما ذكروه اولا عن الوجه الخامس فلعله تعالى الجاهل
يصدق رسوله في جميع ما اخبر به ومن جملة ما اخبر انه لا يصدق في شيء اصلا فيكون الجاهل
متطفا بان يصدقه في انه لا يصدق في شيء اصلا فلو صدق في هذا لزم ان لا يصدقه
ايضا في اخباره فيصدق في هذا الاخير بعدم تصديقه فيكون محالا وقد كلف به
فلزم تكليف ما لا يطاق والجواب لا نسلم انه لو صدق في هذا الاخير يلزم ان لا يصدقه
وانما يلزم ذلك لو كان يصدق في كل ما يوحى اليه وليس كذلك فان قوله
لم يجب كان يصدق في هذا الاخير وحينئذ لا يلزم كذب الرسول لانه اخبر انه لا يصدق في شيء
اخباره فلو وجب عدم التصديق لما لزم من اخباره الرسول بانه يصدقه وحينئذ لا حاجة
الى هذا التطفل ويكفي في ابطاله انه مكلف بتصديق الرسول في كل ما اخبر وقد اخبر
الرسول عليه السلام انه لا يصدقه في شيء فيكون تصديقه محالا وقد كلف به وايضا هب انه
وجب ان يعلم ان الرسول عليه السلام اخبر انه لا يصدقه في شيء اصلا في الدين واحكامه
وحينئذ ان لم يصدقه انه لا يصدقه في الدين واحكامه وحينئذ لا يلزم المحال

الصحيفة التاسعة عشرة في الامامة الى آخرها — يريد بالامامة ههنا الخلافة
وعنوانها بان رياسة عامة في الدين والدنيا فوجب فيه رياسة عامة في الدين ليرجع رياسته
قضاة البلاد لان رياستهم لست عامة وليرجع رياسة الملوك اذ رياستهم في الدنيا لعلمهم
بفضل الامام فعلم بعضهم انه كذب وقال اجوز ان لا يحتاج الموحدون منهم في اوجبته
بالدليل العقلي ومنهم من اوجبه بالدليل السمعي والموجبون عقلا منهم من اوجبه على الله تعالى
ومنهم من اوجبه على الخلق اما الذين اوجبوه على الله تعالى فهم السبعة وذكر وافي
وجوبه وجوها الاول ان يكون لطفا في الحث على الواجبات والزجر عن المحرمات
ورعاية الدين على الزيادة والنقصان وهم وهبوا الى ان اللطف واجب على الله تعالى
وقد مر معنى اللطف غير مرة انه حال للمكلف يكون معها الى الطاعة اقرب والى المعصية

اوفى بحيث لا يصل الى حد الالجاء وهذه جملة ما ذكره السبعة من المعتزلة وهم
الذين ذهبوا الى ان اكثر المكلفين المحصورين للخلائق اثنا عشر جلسة على عليه
السلام وابنه الحسن ثم الحسين وابنه زين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه
جعفر الصادق وابنه موسى الكاظم وابنه علي الرضا وابنه محمد التقي وابنه
علي النقي وابنه الحسن الزكي وابنه محمد القائم المنتظر وهم اعتقادهم صلوات الله
عليهم وعلى اولادهم اجمعين واعتقاد اهل السنة بان اللطف غير واجب على الله
تعالى اذ لا حجر على الله تعالى لانه مالك الملك المنزه عن الاغراض والعلل ولانه تعالى
واجب السعة بالذات لانه تعالى انه يجب حكمه ورحمته لا على ذاته العالي لانه
من اتمام عالم موجود من عند الله تعالى لعلمنا معرفة الله تعالى لا لعلل وحكم لانها تعلل بذلك
لاحتياج العقلاء في كل ما في الباطن الى الله تعالى وتعارض مجموعها لعلله مع عامة جهدهم
وحدهم وبذلوسعهم وهذا قول ائمة علله وهم الملاحدة انتهوا الى اسمعيل
ولد جعفر الصادق عليه السلام وكان آثارهم من طغاة المغرب وعنهم ادعوا انهم من
اولاده واجمع اهل السنة والمعتزلة على بطلان هذا الراي بوجوه كما اوله
اما ان يكون هو الامام وحينئذ فما للمعرفة ارفع المطلوب وكلاهما باطل اما الاول
فلانه لا يدري بطريق الى صدقه اذ صدقه لا يعرف بالله ولا بالنقل والا لزم الدور
لتوقف صدق هذا النقل على الاول واما الثاني فلان المدرك بالضرورة
الى العلم لان من علم ان العالم متغير وان كل متغير حادث فلا بد وان يعلم ان العالم
حادث ولا توقف لذلك على قول الامام وقد يحتاج لهم ان يقولوا سلمنا انه لو علم
المدرس يعلم بالحجة لكن لا نسلم انه يعلم بدون تعليم الامام بان يظهر بقوله المدرسة
وبامره من عند الله معجزا عجلت به وبين لنا المدرس الثاني الذي صدق
الامام بالمعجزة وهذا ظاهر ولا بالنظر لان المدرس الثاني عرف بالادلة صدق

فاذن معرفة صدقه موقوفة على قوله وقوله ليس بحجة فالمعرفة بصدقه موقوفة على معرفة صدقه
على معرفة صدق قوله المصدق ومعرفة صدق قوله المصدق موقوفة على معرفة صدقه لان
قوله المصدق انما يكون صدقا ان لو تحقق صدقه وهو يلزم الدور وقد عاد الجميع لقولنا
لم لا يجوز ان يعرف صدقه بالنظر مع نفسه بان ينظر معجزات عظيمة يدله عظمها عنها
كما ذكرتموه في الملحد قوله حتى يلزم الدور قد بينا مع اكثر العالم العلم ان عرف
الله تعالى بالسمع وحده محال لان العقلاء قد بينا ان السمعيات مسبوقة بمعرفة العقلاء وان
عرفنا بالنظر كان النظر في نفس الامر كافيا فلم كلف في حق غيرنا فلا حاجة اليه واما ان
نعلم اجمالا لزوم السلوك وهو يطرد لهم لقولهم لا نسلم ان النظر لو كان كافيا في حقه
لكان كافيا في حقنا واما قولهم وذلك انما يكون عقلا مساويا للعقول واما اذا كان
عقلا اقوى وحدسه اقوى وفطنته اكبر فيجوز ان العالم القدسي هو الذي يطلع على اسرار لا
يطلع عليها غيره قوله ومنهم من فصل اي فصل بحسب قوة وفعل لعصمهم بحسب ظهور
العصمة دون وقوع الامر لانا انما نحتاج الى الامام لدفع المفسدة ولا نحتاج في الامر الى اجتماع
الشروط كما كان في ايام الخلفاء وقال بعضهم بالعكس اي بحسب نصب الامام وقوع الامر دون
زمان المفسدة ان يصير وقت المفسدة قريبا جدا بحيث لا يتمكن المامور عادة
واما عند الامر وعدم استيفاء شرائط حاله وتمكنه حتى يصدق في المفسدة واجتمع من يقوى بهم
نصب الامام بان يصير موجبا للامر وقيل بعض الناس بعضا كما حكي في امام علي عليه السلام
ومعاوية ومن بعدهما في اكثر الاوقات والاصح انها وقع في المفسدة والجهاد واولي
بالاذان والشريعة كافة في معظم طرق الحق والحق ان فائدته هي عامة لدفع
المخالفين وامن المسلمين وقد مر صريح الموهم الموقوع في بعض الاحيان والشريعة
بدون الامام قد يوقع خللا في اهل الضلال والمدعة ثم اصلحوا في عهد الامام
قال جمهور السبعة يجوز وانكر اهل السنة والمعتزلة والزيدية من السبعة وهم

المسبوقون الى بدعة على عليهما السلام والخوارج وقالوا ابكي ع والامام العدل الله طاهر اوجب
مع انهم ما كانوا واجبي العصمة لكونهم عن مسلمين بكبائر للعاصي قبل البعثة والوحدة يقولون
الى ان الوحدي قوله ان على علم اي بصيرة والعالم بكم من يوسى من هم وانهم يوعد
عاقبة واجيب بقوله عليه السلام ابعد وابا الله بن بعدي ابي بكر وعمر وطابت
السبعة بان هذا خبر واحد وانصاعه صحيح والالفاظ نصا على امامتهما فلما وقعت المبايعة
من الصحابة في بعض الامام بعد النبي عليه السلام وقد وقعت وصارعوا بعد النبي عليه السلام
بعض الامام فجميع بعضهم الى علي عليه السلام وبعضهم الى ابي بكر وقال الانصار منا امير
ومنكم امير ولما احتاج ابو بكر الى الاسدلال لم يحتج بهذا الخبر لكنه تمسك بقوله
عليه السلام الائمة من قريش ولم يذكر قولا احد من اصحابه وبريدي امامة هذا الحبر
وبحمل ان يدعي مثل هذه الحجة لا نسلم بقي على ان يثبت هذه الاخبار بما يوفر
الدواعي على نقله وذكره لانها امور عجيبة ولما لم يسمع وبما بهم ولم يذكر احد علينا
انه غير صحيح روى سعيد ان النبي عليه السلام قال الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم يصير ملكا
وتم ثلاثون بخلافة الحسن بن علي عليهما السلام وكانت خلافة الخلفاء الاربعة وهذه المدة
معلوم ان يكون خلافتهم صحيحة واجاب السبعة ان هذا خبر الواحد فلا يحصل العلم
الا قال ردا السبع والعدد ولا يسعه طلب ذلك فلم يسمع واجاب السبعة بان هذا
لا يدل على انه افضل بل يدل على ان غيره ليس افضل منه مجازا ويكون مساويا له وجاز
ان يكون هذا الصاحب وقد ابى يكون الافضل عبد وجود هذا الخبر يقوي بعد ذلك
يكون غيره افضل منه ويمكن ان يجاب عن هذا بان مفهوم هذا الخبر بحسب اللغة وان كان
غيره ليس افضل منه لكن مفهومه بحسب العرف انه افضل من غيره لانه حصر بحيث ليس في هذا
العدد احد افضل من فلان لهم كل احد انه افضل اهلها والعرف اذا عارض اللغة كان
المرجح للعرف على ذلك الخصم في مثل هذا الموضع يكون الى هذا ويسلك بالوقف على

لان الاعتماد المعاصدتي لا تخرجني

او عدم فهم المقصد وعدد لك وقد اوضح ذلك

نوع من تعلق لبعد اصعب العلم واحبه

الى رحمة وعفو عابد محمد بن

الملي اصل كاريعا نامي سوال

من سنه حمس وستين وسبع مايه

وذلك بالمسجد المقدس الموقوف

على سره واصل المصلى

واهل الحمام

بمصر

ختم المسجد الاقصى عرس الله ولي الدين
ابي الفتح بن المدرسة التي
انشاها بقسطنطينية

نهاية المخطوطة